Journal home page: http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/305

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 18 / العدد 02 / سبتمبر 2024 / ص ص 205 - 215

مفهومية السلطة والسيادة والدولة في الفكر السياسي عند جون جاك روسو

The Conceptualizations of Authority, Sovereignty, and the State in the Political Thought of Jean-Jacques Rousseau

بلقاسم بن شعيب
جامعة الأغواط (الجزائر) ، benchaibbelkacem15@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/04/24 تاريخ القبول: 2024/09/29 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:
إن الفكر السياسي عند جون جاك روسو يتمظهر في تلك المفاهيم القائمة على أساس التفاوت بين الأفراد والجماعات المنبثق عن العلاقات الدائرة في تلك الأيديولوجيات والنظم السياسية المختلفة، والتي تختلف باختلاف مفهوم الدولة ونشأتها على حساب النظم السياسية في السلطة السياسية الواحدة. هذا الفكر الذي تجلى في ذلك التعاقد الاجتماعي للدولة المبني على أساس شعبي وشعبوي، بحيث القاعدة الأساسية لهرم السلطة السياسية هي الشعب الذي هو سناد السلطة وتكتلها وبقائها كدولة قائمة بذاتها بناء على أجهزة الدولة التي يتحمل تسييرها الشعب وفق ذلك التعاقد المبني على أساس التنازل الكلي أو الجزئي للحاكم من أجل تفويضهم سياسيا على أساس ذلك التعاقد الضمني الذي يمثلهم فيه في الدولة السياسية الواحدة، إن كل ذلك إلا دليل على وجود سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية يتأتى دورها في السلطة السياسية من ذلك يتبين الفكر السياسي في هرم وشكل الدولة القائم على العلاقات التفاعلية بين السلطات التنفيذية والتشريعية والتي لا تكون إلا عبر السيادة الشعبية ووفق السلطة السياسية الممنهجة باعتبارها قائمة بذاتها، إن ذلك كله يدل على تفاعل حاصل في جسد السلطة القائمة على المجتمع المدني والقوانين التي تتبع الطرق الديمقراطية في المنهاج السياسي ذي الأيديولوجيات المختلفة شكلا والمتوافقة مضمونا، كل ذلك يعتبر دعامة سياسية لروح السلطة السياسية الروسوية القائمة على أساس السيادة

كلمات مفتاحية: جون جاك روسو، الدولة، السلطة، السيادة، السلطة التشريعية.

ABSTRACT:
The political thought of Jean-Jacques Rousseau is manifested in concepts rooted in the disparities among individuals and groups arising from the relationships inherent in various ideologies and political systems. These differences are shaped by the nature and origin of the state, which often comes at the expense of political systems characterized by a singular political authority. Rousseau's ideas are exemplified in the social contract that underpins the state, founded on popular and democratic principles. The foundational premise of the political hierarchy is the people, who constitute the bedrock of authority and its continuity as a sovereign state, supported by state apparatuses operated by the populace in accordance with this contract. This agreement signifies a total or partial delegation of power from the ruler to the governed, representing them within a unified political framework. This indicates the existence of legislative, executive, and judicial powers, whose roles within the political authority are evident. The political thought illustrated by Rousseau delineates a structure of the state based on the interactive relationships between the executive and legislative powers, which are realized only through popular sovereignty and an organized political authority that stands independently. This reflects a dynamic interaction within the body of authority grounded in civil society and laws adhering to democratic processes, despite differing ideological forms. Ultimately, this serves as a political foundation for the spirit of Rousseau's political authority, which is based on sovereignty.

Keywords: Jean-Jacques Rousseau; state; authority; sovereignty; legislative authority.

- المؤلف المرسل: بلقاسم بن شعيب

doi: 10.34118/ssj.v18i2.3993
http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj/article/view/3993

ISSN: 1112 - 6752 | رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006 | EISSN: 2602 - 6090

1- مقدمة:

اهتم جون جاك روسو بالفلسفة السياسية متأثرا بسابقيه في نظرية العقد الاجتماعي، فوجه مشروعه الفلسفي إلى كيفية وضع العقد الاجتماعي على أساس الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية للإنسان. فاهتدى إلى دراسة السلطة السياسية انطلاقا مما هو موجود في العصور الوسطى في الحضارة الغربية. فرأى أن القانون الوضعي لابد من أن ينطلق من القانون الطبيعي حتى يتأسس على قواعد سليمة من أجل الحفاظ على سيرورة الوجود البشري في المجتمع. وبما أن الإنسان كان لابد له من الانتقال من حالة طبيعية إلى حالة أخرى مدنية كان لابد له من أن يعبر عبر شكل الدولة والسلطة وفق قوانين مشروعة وعلى أساس قاعدي ينطلق من الشعب ويرجع إليه في تحديد أي جهاز سياسي سواء أكان ذلك تنفيذيا أو تشريعيا. وأن الدولة ينبغي أن تكون كجهاز خاضع للشعوب وفق مبدأ احترام الديمقراطية السياسية حتى تتمكن من البقاء وفق عقد اجتماعي يحافظ فيه الجميع على أنفسهم انطلاقا منه. ومنه استوجب علينا طرح الإشكال الآتي:

كيف تبدو فلسفة السلطة السياسية عند جون جاك روسو؟ وما علاقتها بالفلسفة السياسية لديه؟ وكيف يمكن بناء دولة الحق والقانون وفق الانتقال من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية عند روسو؟

2- تماهي السلطة في الفكر السياسي عند روسو

2-1- السلطة عند روسو

"يبتدأ روسو كتابه العقد الاجتماعي بعبارته الشهيرة، يولد الإنسان حرا ويوجد الإنسان مقيدا في كل مكان، وبتلك اللحظة عند روسو الإنسان محور دراساته، وأنه يجب تخليصه من قيوده جميعها وبكل منطلقاتها الدينية وغيرها، وقد أماط اللاثامة في العقد الاجتماعي عن الحكم والملك في انتمائه للحق الإنساني لا للحق الإلهي. " (المحمداوي، 2012، صفحة 32)

ينطلق بذلك روسو من فكرة مفادها أن الحق الإنساني يتجلى في الحق الطبيعي، وأن لا سلطة للإنسان على الإنسان إلا سلطة الطبيعة، وأن تلك الطبيعة فرضت عليه حب الرغبة في السيطرة والتملك وجعلته يفكر في إعادة ترتيب ذاته، على أساس وجوده الطبيعي وهنا نجد روسو يرى بأن: "أولى نتائج المبادئ المقررة آنفا وأهمها هو كون الإرادة العامة وحدها التي يمكنها أن توجه قوى الدولة وفق هدف نظامها الذي هو الخير العام وذلك إذا كان تعارض المصالح الخاصة قد جعل قيام المجتمعات أمرا ضروريا فإن توافق هذه المصالح نفسها هو الذي جعل ذلك ممكنا. وهذا هو مشترك في هذه المصالح المختلفة التي تتألف منها الرابطة الاجتماعية، وإذا لم توجد نقطة تتوافق فيها جميع المصالح لم يكن قيام أي مجتمع كان. والواقع أنه يجب أن يدار المجتمع على أساس هذه المصلحة المشتركة فقط. " (روسو ج.، 2012، صفحة 51)

إنه لمن المبادئ الضرورية في قيام أية سلطة سياسية، أو ما يمسى بسلطة الدولة أن تفضل المصالح العامة الشعبية على المصالح الخاصة نظرا لضرورة استمرارية الدولة، والتي لابد لها من وجود نظرته بعيدة الأمد للوصول إلى الأهداف العامة من أجل استقلالها في القرار السياسي وضمان مصالح الأمة العليا. وهنا يرى روسو: "أن الإنسان البدائي ولد طيبا والمجتمع هو الذي جعله خبيثا، والنزاعات والفوضى والحروب والاضطرابات هي التي خلقت التفاوت الطبقي والاستغلال الفاحش. أيد روسو الديمقراطية البورجوازية والحريات المدنية والمساواة بين البشر ودعمها بأفكاره وآرائه، كما دافع عن الملكية الصغيرة، واهتم بالمجال التربوي لما له من أهمية في تكوين وتنشئة المجتمع، وانتقد بشدة النظام التربوي والاجتماعي لما له من أهمية في تكوين وتنشئة المجتمع، وانتقد بشدة النظام التربوي في المجتمعات الإقطاعية، وهو يرى أن الإنسان يعتبر عندما انتقل من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية الشرعية، حيث تتغير غرائزه وتزداد من حالة إلى حالة. " (حروش، 2012، الصفحات 301-302)

ومن هنا ففي الحالة المدنية يبحث الإنسان عن القانون "ففلسفة القانون هي مرحلة التعمق في فهم القانون وفهم نصوصه، وما تقف ورائها من خلفيات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية، أو خلفيات مجتمعية شاملة، فالقانون ابن بيئته الاجتماعية والقاعدة القانونية في الأصل والأساس تستند إلى بيئته الاجتماعية. يمكن القول أن القانون ليس صيغة القابضين وحدهم على السلطة، أو ما يسمون برجال الحكم. لهم دور مهم في هذا الصدد بدون أدنى شك، بيد أن مجموعة المبادئ التي تتماشى مع طبيعة الأشياء ومع الظاهرة الإنسانية كفعل يفعلها كذلك." (عدنان، 2002، صفحة 61)

يتماشى القانون الطبيعي مع القانون الوضعي عند روسو إذ يعتبر ذلك توافقا إيجابيا لدور الفرد في بناء قاعدته الأولى للسياسة، وللسلطة السياسية المبنية على قواعد الفكر الوطني الحر. وعموما جعل روسو السلطة السياسية على أنها مجموعة العلاقات السياسية المتشابكة والمعقدة وهي أمر لزومي لقضاء الحقوق وفرض الواجبات على الأفراد والجماعات. فلقد بين روسو أعماله السياسية في العقد الاجتماعي وذلك في مختلف الأعمال المقدمة لديه من الأعمال المعاصرة وكذا الأعمال ذات الإثارة ومختلف التطبيقات العملية لنظريته السياسية. "فهو يبين سيطرة المجتمع على الأفراد وشبكة الضغوط التي يقيمها، والثقل الذي يؤمن به على حياة كل واحد. ويربط نشأة المجتمع بظهور الملكية، والسلطة بالحفاظ على المصالح، ولا تظهر له السلطة كجوهر لاهوتي تيولوجي، ولا كبناء حقوقي، ولا كفتح عسكري، بل كمجموعة مصالح. وهكذا إن في المساواة نبراة ما قبل الماركسية، قد أشار إليها Engeles في كتابه "ضد –دوهونغAnti-Duhring " (توشار، 2010، صفحة 568).

تبدو السلطة عند روسو في شكلها مجموعة المصالح المترابطة بين الأفراد والجماعات على أساس الحاجيات الضرورية التي يحققها كل طرف من الطرف الآخر. وبما أن السلطة تنطلق من الفرد إلى المجتمع فهي ضرورية لإحداث تفاهم عقلاني تجتمع فيه المصالح المشتركة على أساس العقد المبرم بين المجتمع المدني والسلطة السياسية المكونة له. ويدعم فوكو رأي روسو في السلطة السياسية إذ "يبين أن السلطة مفهوم غامض. ويمكن أن يترتب عنه سوء فهم كبير. إذ يستعمل عند أشد التيارات تعارضا، كما يوضع في سياقات نظرية متنوعة، حتى أننا لا نستطيع ربما تحديده أو تمثله بقدر من الوضوح. يبين فوكو على أنه ينبغي إعطاء بعض الدلالات المعروفة للسلطة فيرفض أن تكون السلطة مجموع الأجهزة والمؤسسات التي تمارس عملية إخضاع للمواطنين داخل دولة أو نظام سياسي معين. أو أن تكون عملية الإخضاع التي تتخذ صورة القانون عوضا عن العنف، ويرفض أخيرا أن تكون السلطة نظاما من الهيمنة يمارسها فرد أو جماعة أو طبقة. " (بوعلي و دولوز، 2014، صفحة 147)

يجب أن تلعب السلطة السياسية دور الوسيط بين المجتمع والدولة للحفاظ على روح الديمقراطية التي ينبغي أن تكون والتي لا يجب أن تكون إلا وفق الإرادة العامة للشعب، إذ هو الذي يرسخ دعائم الدولة الحقيقية وفق القانون والدستور ومتطلبات المجتمع المدني في السلطة السياسية الموجودة والتي لا مناص من أن يكون وجودها مبني على الحق والقانون إذ "تبدو دولة القانون كما لو كانت على الدوام محاولة غير أكيدة لتفادي أقل الأخطاء تماشيا لما هو أسوأ، إنها نظام مبني على التواضع. والأنظمة التي تحقق هذه الدولة هي أنظمة مركبة مبنية أحيانا من عناصر متناقضة أو من عناصر تبدو متناقضة –كأن تكون أنظمة ملكية تستند إلى مؤسسات برلمانية، أو جمهورية برلمانية أو رئاسية. والفكرة القديمة المرتبطة بنظام هو عبارة عن مزيج، وهذا رفضه بودان Boudin بعد تاريخ طويل، لهي فكرة تشكل استجابة لهذه المتطلبات. " (دلسول، 1999، صفحة 206)

هنا ينبغي الإشارة إلى القول بأن السلطة السياسية هي سلطة صاحبة القرار والنفوذ والقوانين، لكن القاعدة الفعلية الأصلية لأي حكم سياسي قائم لابد من أن تكون شعبية أو من سلطة الشعب، إذ يرجع الأمر في التفويض والتمثيل وفي دسترة القوانين وشرعنتها. وذلك لا يخرج عن نطاق الوضع الطبيعي للإنسان، إذ كان "الهم الشاغل في الوضع الطبيعي للإنسان هو المحافظة على حياته وما يسعفه في ذلك، إذ كان أول شعور أحس به الإنسان...شعوره بوجوده، وأول عناية بذلها هي عناية بقائه،

وكانت منتجات الأرض توفر له الإسعافات الضرورية، والغريزة تدفعه للاستفادة منها...ذلك كان وضع الإنسان الناشئ، وتلك كانت حياة حيوان محدود فهمه بادئا بعد، وقد قصر على محض الإحساس، حيوان لا يكاد يستفيد من الهبات التي تفرضه عليه الدولة، ولا يفكر بأن ينزع منها شيئا، ولكن المصاعب لم تقسم أن بدت، وكان لابد له من أن يتعلم كيف يتغلب عليها...وكان الجنس البشري كلما ازداد انتشارا ازدادت المتاعب مع الناس. " (المحمداوي، الفلسفة السياسية كشف لما هو كائن وخوض فيما ينبغي للعيش معا، 2015، صفحة 132)

تدفع الغريزة البشرية الإنسان إلى بذل جهد كبير من أجل الاستفادة من المصالح الذاتية والوصول إلى المصالح العامة المشتركة، وذلك ما يصبو إليه روسو ويضيف إليه عامل الحرية والمساواة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية التي يتقبلها القانون الوضعي والتي تكون في الأصل تتسم بالتعاقد والاجتماع البشري وفق رؤية متزنة واضحة المعالم مع مراعاة التفاوت بين الناس من أجل تحقيق المساواة. "فرأى أن أولى خطواته كانت يوم أنشئ القانون وقام حق الملكية، وأن الخطوة الثانية يوم أنشئت الحاكمية، والثالثة والأخيرة أيام استبدلت بالسلطة الشرعية، السلطة الاستبدادية، بحيث أن حالة التعقيد أوجزت في الدور الأول، وحال القوي والضعيف أجيزت في الدور الثاني هو حال السيد والعبد التي أجيزت في الدور الثالث. " (المحمداوي، الفلسفة السياسية كشف لما هو كائن وخوض فيما ينبغي للعيش معا، 2015، صفحة 133)

إن هذا التفاوت الذي أبداع روسو هو تفاوت طبيعي بالفطرة البشرية اقتضته الضرورة من أجل وجود السيد والعبد في السلطة السياسية. "فسيادة الحاكم ليست مستمدة من سلطة روحية وإنما من المنطق الميكانيكي للعلاقات الإنسانية إلا أنها في الآن نفسه صادرة عن قبول وتفويض الإرادات الفردية للجميع، فالحاكم (الدولة) في آن واحد مصدر كل القوانين وكل السلط وحصيلة عملية تعاقدية تمثيلية. إن هذا التصور الإجرائي الاصطناعي للدولة يضعها جهازا إنسانيا محترما يحول مفهوم الحق إلى قانون وضعي تتحول فيه الشرعية إلى مجرد فاعلية ذاتية لما تمليه الدولة أي صنع اشتغالها لما هي مؤسسة إدارية وتقنية صرفة " . (ولدأباه، 2014، صفحة 274)

2-2- الدولة عند روسو

فالدولة هي جهاز مصلحاتي عملياتي تؤثر على العلاقات الممتدة بين المصالح المشتركة للأفراد والجماعات وكل ذلك يأتي من ضرورة وجود تمثيل نيابي أو تمثيل اشتراكي سياسي يعمل فيه الشركاء السياسيون على تفويض السلطة لأطراف العقد حتى يتمكنوا من إدارة سلطة الدولة والتي تنطلق من القوانين الوضعية ولها أفكار اجتماعية وأهداف اقتصادية وسياسية. "ولم يفكر روسو بتاتا بإلغاء الملكية أو بالعدول عن التقدم. فلقد كتب: إن المجتمع الطبيعي طبيعي للنوع الإنساني...وليست المسألة أن يعود الناس للعيش في الغابة مع الدببة وأن يحرقوا دور الكتب، إنه لم يقم إلا بفرضية، ولكن هذا الحلم لا ينهي في الاستكانة. فإذا كان الإنسان تعيسا، فإن ذلك لأسباب اجتماعية وسياسية لا تدين بشيء إلى طبيعة الأشياء. فمن الممكن والضروري أن نضع أسس سياسة جديدة، وهذا ما يكون موضوع العقد الاجتماعي. " (توشار، 2010، الصفحات 568-569)

إذا كان لابد من البشر أن يعيشوا وفق قوانين الطبيعة حسب روسو فإن ذلك يفرض عليهم إنسانيتهم منها وليس حيوانيتهم منها، وهو أمر لابد منه لجعل القانون الطبيعي يتماشى مع القانون الوضعي، وهنا يقدم روسو لنا من آراء ميكيافيللي من قبل، إذ رأى ميكيافيللي أن للسياسة أدوار مختلفة "فصلها عن أي معيار خارج عن طبيعتها المصلحية والفوضوية ويتم استغلالها عن تلك المعايير الخارجية، أولويتها على المجالات الاجتماعية الأخرى كافة. " (شوفالييه، 2006، صفحة 237)

إن إنتاج روسو لفكرة السلطة السياسية لهي ناتجة بفعل السيادة الشعبية والإرادة الحرة التي جعلت منه يحقق مفهوم الدولة الفعلي. "وبما أن هنالك سلطتان أولاهما، روحية وثانيهما زمنية أو إلهية وإنسانية، فيجب أن تخضع إحداهما للأخرى، فإنه

هوبس ينتصر للزمنية ويضمن الإلهية فيها مبررا ذلك أن الحاكم في السلطة الزمنية يستطيع أن يحكم بحسب القانون المدني يكفل بحفظ الحقوق الطبيعية التي وهبها الله، ويمثل السلطة الروحية، فلا يقف ضدها، بل هو حام لها. " (إمام و هوبز، 1985، الصفحات 428-429)

تمتد السلطة الوطنية بذلك من السلطة الفوقية الإلهية وذلك كله من أجل إثبات وجود فعلي للدولة على الأرض، وكل ذلك لا يتأتى إلا بوجود الأخلاق السياسية والتي تصب في خدمة كافة الطبقات المجتمعية مع تقديم الخدمات ووضع السلطة والقانون فوق الجميع كي تتحقق العدالة الاجتماعية.

"لقد كان مطلب الطبيعة البورجوازية في البداية عدم تدخل الدولة في الشؤون الخاصة، وأن تنازل هذه الأخيرة عن سياستها في تنظيم الإنسان والتبادل، بمعنى الدفاع عن مبدأ (اتركه يعمل) لم يكن البورجوازي بعد يبحث عن الاعتراف بوضعه كمواطن، لم يكن يطالب بحقه في الانتخاب أو في ممارسة السلطة والمشاركة في الحكم. كان همه الأساسي هو وضع حدود فاصلة بين المجال العام والمجال الخاص. وذلك يمكن القول إنه لا يمارس السلطة بل يراقبها. بهذا الفعل بدأ تشكل رأي عمومي بورجوازي ذو نزعة ليبيرالية ينظر إلى السلطة بحذر ويطالب باحترام حقوقه وحرياته الفردية، وبالتالي أصبح لديه وعي وتوجه سياسيين . " (ركح، 2011، الصفحات 32-33)

تتبدى السلطة في تشكل تطور مفهومها عبر الأزمنة التاريخية وفق تطور العقل لدى الإنسان. وبما أن أجهزة الدولة فرضت وجود التسيير السياسي والتمثيل النيابي لكل سلطة عن الشعب. فذلك كله يضمن استمرارية السلطة، بل واستقلاليتها، وذلك يتجلى في السيادة "إنها الخاصية المطلقة لسلطة ما، فعندما نقول أن دولة ما تتمتع بسيادة فذلك يعني أنها تملك سلطة مطلقة للقيام بنشاطاتها داخل الفضاء الذي تسيطر عليه" (Raymond, 1920, p. 70) . يقول روسو: "إن السيادة لا يمكن التصرف بها أبدا لأنها ليست إلا ممارسة الإرادة العامة وأن هيئة السيادة ليست إلا كائنا مشتركا على وجه جماعي لا تستطيع أن تمثل نفسها إلا بنفسها، لأن السلطة –لا الإرادة – يمكن نقلها إلى الغير" (روسو ج.، 2012، صفحة 31).

من خلال السيادة الشعبية والإدراة العامة الحرة يمكن بناء هرم الدولة وقاعدتها حتى تتكون على أسس ودعائم تستمدها من شرعية الشعب بشكل جماعي وفق المحافظة على الملكية الذاتية للسلطة التي هي قاسم مشترك بين جميع المكونات المجتمعية الخاضعة للسلطة، والواضعة لها. ومن هذا يمكن القول أن روسو استطاع: "أن ينقل السيادة من الملك إلى الشعب بمنظور خاص وهو ينظر إليها كأمه. وقد حدث هذا الانتقال لمفهوم السيادة فعلا في فرنسا غداة ثورة 1987 وكان من نتائجه الهامة أن أصبح مبدأ السيادة الوطنية يتعارض مع إمكانية اعتبار الدولة (الملك) كتصور قانوني يتميز عن الأمة، ومنه يجب بالضرورة أن يكون بين التصورين علاقة من حيث الطبيعة، ولكي لا تؤدي نظرية سيادة الأمة هذه إلى الاعتراف بقيام شخصين قانونيين معنويين على إقليم واحد أي الدولة والأمة معا" (ركح، 2011، الصفحات 41-42).

يكون نظام الدولة والشعب مرتبط بالإرادة السياسية للدولة في حد ذاتها، وبما أن المصالح العليا للدولة تقتضي الرجوع إلى سلطة الشعب، فإن ذلك يحقق للشعب باعتباره القاعدة الأساسية لضمان السلطة وضمان مشروعيتها القانونية والسياسية، وبما أن الشعب يسود بينهم العيش المشترك فإنهم يحافظون على وجود السلطة من أجل تحقيق ذلك.

ينطلق روسو من أجل ضبط دور السلطة من معطيات واقعية إذ "يرى روسو أن الرغبة في الوحدة اتحاد الأفراد فيما بينهم أدت إلى هذا العقد الاجتماعي، والمقصود بالوحدة هي وحدة الجسم الاجتماعي أي تبعية المصالح الخاصة للمصلحة العامة، والعقد عنده ليس عقدا بين الأفراد مثلما يراه هوبز ولا عقدا بين الأفراد والحاكم كما يراه لوك، ولكنه أعطاه شكلا آخر بحيث بموجب العقد الاجتماعي كل واحد يتحد مع الكل، والعقد معقود مع المجموعة كل واحد منا يضع في الشراكة شخصه وكل قدرته تحت

سلطة الإرادة العامة ونحن نلتقي ككل، أي كجسم...كل عضو كأنه جزء لا يتجزأ من الكل، كل شريك يتحد مع الكل ولا يتحد مع أي شخص بشكل خاص إنه لا يخضع هكذا إلا لذاته ويبقى حرا كما في السابق" (حروش، 2012، صفحة 304).

تتجلى الإرادة العامة في العقد المبرم بين الأطراف جميعا حسب روسو، إذ ذلك سيربط الوصال بين الأفراد على أساس تكوين دولة أو سلطة سياسية خارجة منهم، بل وتمثلهم من أجل الذود عن مصالحهم بطرق قانونية وأساليب شرعية مقننة. فالسلطة "هي التي تمارس الانضباط على الفرد (الجسد) بواسطة التقنيات المراقبة والتنظيم البانوتيكي Le Panotique وسلطة حيوية وهي التي تطبق على السكان، وليس على الأفراد، على الحياة وحياة السكان، فما يميز المجتمع الحديث، بحسبه هو كونه مجتمع انضباطيا ومنظما إلى ابعد الحدود، ويكاد يكون ضوعه للسلطة مطلقا، فهي (السلطة لا تتحكم في الفضاء) المجال العام فحسب، بل تتحكم في الأجساد أيضا، ومن هنا قد انصب التفكير السياسي عنده على فضح ممارسات السلطة القائمة على القمع والضبط والإخضاع والإكراه من خلال البحث في جينيالوجيا السلطة" (زتيلي، 2014، الصفحات 76-77).

"فحسب رأي روسو، كل واحد يتحد بالجميع عن طريق الميثاق الاجتماعي، ويجري العقد مع الجماعة، يضع كل واحد منا، مع غيره، شخصنة كل قوته تحت القيادة العليا للإرادة العامة وتستقيل كهيئة كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل. فكل مشارك يتوحد مع الجميع ولا يتحد بأحد على وجه خاص، وهكذا لا يطيع إلا نفسه ويبقى حرا كما في السابق، ومالك السيادة، أو صاحب السيادة، لا يرتبط بشيء، ولكن حسب نظرية روسو لا يمكن أن يكون له مصلحة مخالفة للأفراد الذين يكونونه. " (توشار، 2010، صفحة 571)

تقتضي الضرورة المشتركة بين الأفراد وجود علاقة سوسيولوجية وسياسية تحتويهم وتدافع عن حقوقهم، وعن ممارساتهم السياسية وكذا مختلفر علاقاتهم وأعمالهم الاقتصادية والاجتماعية حتى لا تتشتت مصالحهم ويحافظون عليها كما يحافظون على كيان الدولة ووجودها. "ويضيمن العقد الاجتماعي في آن واحد المساواة، لأن جميع المشتركين لهم حقوق متساوية في نطاق الجماعة والحرية التي ترتبط حسب روسو بالمساواة ارتباطا وثيقا. فحسب لوك، إن الفرد حر أن يعمل أي عقد، ولكن روسو يعد أن سيادة الشعب هي أوكد ضمانة للحقوق الفردية. ولا يكون الفرد حر إلا في المدينة –الدولة. " (توشار، 2010، الصفحات 571-572)

تتخذ السلطة أشكالا متعددة المفاهيم في الفلسفة السياسية وحتى في الفكر السياسي المعاصر، لما لها من وجود سوسيوسياسي مؤثر على الأفراد وعلى الجماعات وحتى على المؤسسات. "فيعتبر مفهوم السلطة من المفاهيم الملتبسة. فكثيرا ما يختلط مفهوم الدولة والسلطة، في حين أن الأمر ليس كذلك بالضرورة، فالدولة سلطة ولكن ليست كل سلطة دولة أو مرتبطة بها عضويا. هناك اشكال متعددة للسلطة نفعل فعلها ونتفاعل معها داخل نسيج التبادلات الاجتماعية. " (أفاية، 2017، صفحة 209)

تفرض الضرورة الطبيعية للبشر وجود سلطة سياسية تتعاطى مع الأفراد لتسيير شؤونهم الدنيوية في إطار الاحترام ونبذ الاختلافات والهدوء. والتخلص من العقيدة التقليدية للثورات والخوف واللاستقرار. كل ذلك حسب روسو كان له دور فعلي في وجود إجراء عملي للسلطة التي تتغذى من شرعنة الشعوب مع المحافظة على كينونتها ووجودها بالشعب وإليه. "ويحصل ذلك بحسب روسو بالتعاقد الاجتماعي في حالة الطبيعة التي ينعم فيها الأفراد بالهدوء والسلام والاستقراء، وببداية تطور حالة الإنسان الطبيعي، ذلك أن روسو يؤمن بالرؤية الأرسطية في تكوين المجتمع من الاسرة إلى الدولة، تبدأ الحاجة إلى التعاقد الاجتماعي، رغبته في الخلاص من هم الخوف ومن هلاك الجنس البشري، لأنها بزيادة تعقيدها ومشاكلها، سيضطر الإنسان فيها إلى استخدام القوة من أجل البقاء. " (المحمداوي، الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات إلى السرديات الصغرى، 2012، الصفحات 32-33)

تتماهى الأدوار السياسية بين الشعب والسلطة السياسية على شكل تجمع السلطة ودورها وضرورة تفعيلها كجسم سياسي بفعل التعاقد ويضطر الجميع إلى التلاقي من أجل وضع ذلك في شكل مؤسسات تصنع السياة الشعبية في هرم الدولة. وهو ما من شأنه أن يحافظ على المصالح الشعبية بفتح المجال أمام الأحزاب السياسية والنقابات من أجل تفعيل ذلك في الحقل السياسي ذاته. "فروسو أسس الدولة على الإرادة العامة، لكن لا مكان للفضاء العمومي فيها. فهي تلقائية وطبيعية في ديمقراطية روسو تلاحق الإرادات بسبق الحجج والبراهين، فروسو يتخوف من النقاش إلى حد إقصائه من الإجراءات التشريعية. لأنه يعتبر أن النقاش يدخل معه المصالح الفردية، ويسمح بتشكيل أفراد شعبويين، من شأنهم أن ينحرفوا عن المصالح العامة" (علوش، 2013، صفحة 73). فلكي تكون السياسية تتماشى مع الواقع الاجتماعي للأفراد ينبغي بسط العدالة الاجتماعية والترفع عن المصالح الذاتية الطبقية حسب روسو، ولا يكون ذلك إلا في الفضاء العام الذي يتشرك فيه الجميع من أجل بناء إرادة الشعب وفق القوانين التي بنيت عليها السلطة السياسية. فالسلطة السياسية هي في خدمة الشعب. والشعب هو الحاكم الفعلي لأي سلطة وهو صاحبها. وكل شيء يهدف إلى البحث عن الأهداف العامة لشرعنة الدولة وفق ما يخدم العلاقات الداخلية والخارجية لها.

وهنا ينظر روسو إلى السلطة السياسية بنظرة تفاؤلية ومنطقية. ويحدد دور الشعب في ملكية السلطة وأحقيته عليها فعليا ووجوديا. "وها هنا تحديدا، توغل نظرية روسو السياسية في جدتها وفي أصالتها: لا يوجد ولا يمكن أن يوجد وجودا مشروعا إلا صاحب سيادة وحيد (عاهل(Souverain / Sovereing = ، ألا هو الشعب من حيث هو جسم متحد وواحد. فعلى نحو ما تكون الإرادة العامة واحدة تكون السيادة واحدة، وكما أن هذه لا تقبل القسمة، ولا الفناء، ولا التنازل عنها، تكون تلك كذلك" (روسو ج.، 2011، صفحة 14) . فالسيادة هي حكم الشعب والشعب هو واضعها، بل وصانعها حسب روسو إذ لا يمكن لأي كان أن يتجاوز الإرادة الشعبية بالقوة العمومية، أو بطرق أخرى لأن ذلك يكون إخلالا بشروط العقد. "وهكذا، بمقتضى العد، ينشأ الجسم السياسي ككيان جماعي ومعنوي فنسميه دولة إن كان منفعلا. ونسميه صاحب سيادة إن كان فاعلا. ونسميه قوة إن قسناه مع شعوب أخرى (العقد، الكتاب الأول، الفصل السادس)، أما المتعاقدون فنسميهم شعبا منظورا إليهم جماعيا.ونسميهم مواطنين منظورا إليهم فرديا كمشاركين في السيادة. ونسميهم رعايا منظورا إليهم من حيث خضوعهم لقوانين الدولة. " (روسو ج.، 2011، صفحة 14)

فالدولة هي ضامنة الحقوق السياسية للشعوب على أساس أنها تمتلك المؤسسات الراعية والكفاءات المختصة من أجل بسط هيمنتها على الكل في إطار القانون والحريات الفردية والجماعية منها. إن الانتقال من الجمهورية إلى الشعب، يعني أن الوحدة الدائمة للذات السياسية لا تجد ضماناتها في المستقبل داخل المؤسسات التي كانت فاعلة ومشتركة بين هذه الشعوب، ولكن في إرادة الشعوب نفسها. لهذا لا يمكن لأي صاحب قرار سلطوي وسياسي أن يكون هو المسؤول، بل المسير وفقا لرغبات الشعب وإرادته الحرة لبعث المشاريع السياسية وبسط الحقوق والاعتراف بمبدأ المساواة على أساس احترام القوانين وبعث روح المسؤلية الجماعية المشتركة.

لم يعر روسو تلك الأهمية لتأسيس السلطة والحكومة، ما أعاره من أهمية لسيادة الشعب وإراداته العامة، ونظريته هذه هونت كثيرا من أهمية الحكومة، إذ أن السيادة تخص الشعب باعتباره شخصية مشتركة، في حين أن الحكومة ما هي إلا مجرد وسيط له سلطات مفوظة يمكن سحبها أو تعديلها وفقا لما تمليه إرادة الشعب، فالحكومة ليس لها حق مخول ثابت أيا كان، مثل ذلك الحق الذي تركته لها نظرية العقد عند لوك. " (المحمداوي، الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات إلى السرديات الصغرى، 2012، صفحة 34).

2-3- السيادة عند روسو:

يعتبر حسب روسو دور الحكومة والسلطة السياسية ثانوي لما له من ارتباط وثيق بالسلطة وبالشعب الذي هو صانعها الرئيس ومسيرها الفعلي عبر العقد الاجتماعي المبرم بين الأطراف المتعاقدة كليا، وبما أن العقد هو عقد ضمني، فإن جميع الأطراف عليها التنازل فعليا من أجل الإرادة العامة المشتركة، فحسب روسو فإن الشعب يملك كل شيء في السلطة لأنه أراد أن ينتقل من حياة الطبيعة ويخرج إلى الحياة الحضارية حياة الثقافة والرخاء والازدهار، ومن هنا يمكن تلخيص أفكار روسو برأيه :

1-سيادة الشعب وتأسيس نوع من الديمقراطية المباشرة باسم الإرادة العامة.

2- فصل السلطتين الدينية والمدنية عن بعضهما، إلا أنه يعتقد أن مصدر العدالة هو الله. إلا أننا لا نستطيع أن نتوصل إليها بمعناها الإلهي، وعليه يجب التوصل إليها بمعناها الإنساني، وهو التعاقد الذي يحصل به تأسيس حقوق مستنة من جميع الشعب، وللشعب كله، وهنا يتحقق معيار العدالة.

3-المساواة في طبيعة هي الأساس، والتفاوت الاجتماعي أو اللامساواة، إنما تتحقق حياة الإنسان، وتصل إلى معنى المجتمع المدني، وللخلاص منها، ينظر روسو لفكرة الإرادة العامة التي تقضي على هذا التفاوت. " (المحمداوي، الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات إلى السرديات الصغرى، 2012، صفحة 33)

إذا كانت العدالة من الله حسب روسو فإنه يعلم مسبقا أن الإنسان في العقد الاجتماعي تكون إرادته نسبية وتحقيق أهدافه ظرفي وآني وهو أمر طبيعي لما للإنسان من متغيرات أيديولوجية وثقافية وعرقية ودينية. وهنا يدعم روسو جون راولز فحجته "ترتكز على فكرة العقد الاجتماعي وتتعلق بنوع الأخلاق السياسية التي يختارها الأفراد لو قدر لهم أن حددوا في وضع ابتدائي وعلى نحو افتراضي الأسس الذي يقوم عليها المجتمع الذي سيعيشون فيه. وكما يقول راولز حول حجة المساواة في الحظوظ التي سبق أن رأيناها. لا تكتفي أية من الملاحظات السابقة حول المساواة في الحظوظ لتنويع هذا التصور في العدالة، إذ في نظرية تعاقدية لابد أن تصاغ كل الحجج، بالمعنى الدقيق للكلمة وفق مفردات ما يكون من المعقول اختياره في إطار موقع بدئي. غير أني أريدها تهيئة الأرضية للفهم الأصوبي لمبدأي العدالة على نحو لا تبدو فيه للقارئ هذه المقاييس وبالخصوص المبدأ الثاني غريبة أو ناشزة" (كيميلشكا، 2010، صفحة 20)

يفصل روسو بين الدولة والسلطة السياسية إذ يرى أن لكل منهما دور في الحركة السياسية والعقل السياسي في حد ذاته. "إن الدولة الشرعية عند روسو هي تلك التي تحكم بالقانون لأنه يعبر عن الإرادة العامة، وهو لا يقبل بتقسيم السلطات المعروفة مثل: مونتيسكيو، والحكومة عنده هي هيئة تنفذ القوانين التي تسنها الدول، ويقسم روسو الحكومات أو أنظمة الحكم إلى :

-الملكية التي يرفضها بشدة.

-الأرستقراطية التي يمكن أن تكون وراثية أو انتخابية.

-الديمقراطية بحيث يرى فيه تداخل السلطة التنفيذية بالتشريعية وهذا النمط غير ممكن التحقيق عمليا، لأنه من المستحسن أن لا ينفذ القوانين من يضعها. " (حروش، 2012، صفحة 306)

3- علاقة المجتمع المدني بالسلطة

يكون تقسيم السلطات السياسية حسب روسو وفق الإرادة الشعبية التي تضع القوانين ومن يمثلها في السلطات العليا، وهي تتحكم حتى في السلطات التنفيذية وتضع تعديلها أو تغييرها بما يتماشى مع القوانين المتفق عليها ووفقا للإرادة العامة المنصوص عليها في المواثيق. وذلك كله يعتبر أمرا ضروريا في تشكل الدولة، إذ "يطبق نظام الدولة على جماعة كبيرة نسبيا من البشر، وعليه من الطبيعي القول أن الدولة تفترض شعبا. غير أن وجود هذا الأخير هو بالدرجة الأولى واقع طبيعي لا دخل لإرادة

الأفراد فيه، ومنه ليس المهم هو وجود الشعب، بل هو الشكل الذي يوجد عليه هذا الشعب، أي العلاقات التي تربط أفراده فيما بينهم والأهداف التي يريدون تحقيقها وكذا تلقيهم للسلطة التي تحكمهم، ومن هنا يتحول الواقع الطبيعي الذي هو جماعة من البشر إلى مجموعة من الخصائص التي يتميز بها هذا الشعب أو ذاك، وليس هذا التحول معطا عرضا بقدر ما هو تسمية جهد تقوم بها الجماعة ذاتها" (ركح، 2011، صفحة 306). يكون دور الشعب في الدولة باسم الصالح العام، إذ تتخذ الدولة قراراتها وما يتمخض عنها من أطر سياسية جديدة أو فعلية من أجل التغيير أو فرض السيطرة القانونية، وهو ما من شأنه أن يزيد من هيبة الدولة ومن سلطانها. وعلى الشعب في المقابل أن ينصاع للقوانين ويتجاوب معها وفق ما يقتضيه الدستور والحالة الاجتماعية والسياسية للبلاد .

تلتقي الحرية بالإرادة في المفهوم البنيوي للسلطة السياسية إذ لا يمكن أن يكون للشعب وجود سياسي فعلي إلا إذا توفرت الحرية الاجتماعية لديه وهي مسألة مرتبطة بالعقد الاجتماعي كله. من وراء العقد يكون الشعب قد أسس لوجود سلطة سياسية وفق ضمانات ذاتية وفعلية من أجل بلوغ أهدافه السياسية التي يصبو إليها.

"يقول روسو: إن أشكال الحكومات تعود بأصولها إلى الفروق الكبيرة أو الصغيرة التي كانت قائمة بين الأفراد وعندما أنشئ النظام. فإذا كان رجل متفوق بالسلطة أو الفضيلة، أو الثراء، أو بالوجاهة والمكانة، انتخب وحده حاكما، وهكذا صارت الدولة ملكية، وإذا كان هناك رجال كثيرون الأصلح قليلون متساوون فيما بينهم، متفوقون على غيرهم، استحبوا معا متضامنين، فكان الحكم هذا أرستقراطيا. أما الذين لم يكن بينهم حب كبير وتفاوت بالثورة والمواهب والذي كانوا أقل الناس بعدا عن حال الطبيعة فقد احتفظوا مشتركين بالإرادة العليا، وألغوا حكومة ديمقراطية، ينبغي أنه هنالك شبه قبول بأفضلية الديمقراطية. " (المحمداوي، الفلسفة السياسية كشف لما هو كائن وخوض فيما ينبغي للعيش معا، 2015، الصفحات 136-137)

هذه هي إشكالية السلطة السياسية التي كانت سائدة والتي دائما ما دخلت في العقد الاجتماعي كإطار مؤسسي وفعلي ومشارك ولو ضمنيا في هيكلة وجود السلطة السياسية، وهو ما جعل الدولة تتخذ شكلا معينا في نظام الحكم دون شكل آخر، مما أثر عليها سلبا أو إيجابا في كيانها وتوازناتها الداخلية والخارجية حتى شكلت وجود أمة إذ تعتبر "الأمة ظاهرة اجتماعية تتلخص في وجود جماعة من البشر يسود بينهم روح الترابط والاتحاد وتجمعهم الرغبة في العيش المشترك فوق إقليم معين، وتتجه لتتضافر عدد من العوامل التي حولتهم إلى قوم يتحيزون عن غيرهم من الجماعات البشرية. " (بيوني، 1984، صفحة 23)

ذلك التمييز أخذ صفة التعاقد البشري المنبثق عن استعداد الأفراد وتلاقيهم بعضهم ببعض لتشكيل خلية واحدة تجلت في ذلك الاجتماع البشري، والذي أسس على أساس الحاجات والغايات المرجوة من وراء ذلك، فبدأ اجتماعهم ثم تحول إلى اجتماع سياسي بفعل وجود كتلة تعاقدية ربطت الجميع على أساس مصلحة الجميع، وهنا يقول فوكو: "إن ما يحدد الأمة...هو علاقتها بالدولة. " (فوكو، 2003، صفحة 220)

من هذا يتبين أن هنالك علاقة مشتركة بين الشعب كقاعدة سياسية وبين الأمة كهوية وكثقافة وبين الدولة كجسد سياسي منظم ومعقلن ومهيكل للأطر القانونية وللعلاقات السياسية الداخلية والخارجية وحامي الوحدة الوطنية ومؤسسات الدولة والمحافظ على روح الإرادة العامة للشعوب، إذ يجب على السلطة السياسية هنا المحافظة على الخير المشترك والمصلحة العامة وفق ما يخدم المصالح العليا للوطن وللشعوب. "فلا شك في أن السلط تفرز سلطا مضادة، وبأن العقل والإسلام، من خلال وسائل الاتصال المختلفة يسمحان من التعرف على الفارق بين الخير والشر والعدل واللاعدل، بين من يوظف كفاءته في السياسة لترتيب مصالحه الفئوية والحزبية والاجتماعية، وبين من يشهر هذه الكفاءة من أجل الجماعة والمصلحة العامة. " (أفاية، 2017، صفحة 188)

ينبغي على السياسي تشكيل سلطة سياسية تراعي الإرادة العامة والتي هي قاعدة شعبية بالإضافة إلى حاجة الدستور وكل السلطات التشريعية منها والتنفيذية وحتى القضائية، وإعادة تجديد التسهيلات السياسية النيابية وتوحيد القرار السياسي لما يخدم الأمة والشعب والصالح العام حتى تتمكن الدولة من بسط سلطتها وإثبات وجودها داخليا وخارجيا.

4- خاتمة:

إن من نتائج السلطة السياسية عند روسو هو بلوغ أهداف العقد الاجتماعي إلى مراميه في السلطة السياسية الغربية التي كانت سائدة في أوروبا في القرون الوسطى، بحيث اندثرت الأنظمة الديكتاتورية والكنسية والملكية في العصور الوسطى وحل محلها الأنظمة الديمقراطية التشاركية والليبيرالية الرأسمالية. إن هذا التغير الذي ما فتئ يكون في الحضارة الغربية كان مرده القاعدة الشعبية التي كانت أساسا لأي بناء سياسي ولأي جهاز سلطوي كان، إذ سعى فلاسفة العقد الاجتماعي ومن بينهم روسو إلى الرجوع إلى الدستور وإلى السلطة النيابية والتمثيلية والبرلمانية من أجل إشراك المجتمع المدني في سن القوانين السياسية وتفعيل دور الأحزاب والنقابات ذات الانتشار الواسع في أوروبا مع مراعاة الحرية والإرادة العامة التي تتماشى مع السيادة الشعبية في عقلنة الحكومات وصرف الأموال والخوض في المضي قدما إلى بناء مؤسسات اقتصادية صلبة قائمة على أساس العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأفراد والجماعات في الحقوق والواجبات والانفتاح نحو تقبل الرأي والرأي الآخر، والحوار السوسيولوجي وبناء أسس ديمقراطية اجتماعية يتماهى فيها الفرد مع الذات ومع الآخر وفق نظرة مشتركة تبني الأسس القاعدية للسلطة السياسية ذات البناء الشعبي المتين والتي تحافظ على المصلحة العامة وفق مبدأ العدالة الاجتماعية المطلقة.

- قائمة المراجع:

السيد حسين عدنان. (2002). تطور الفكر السياسي. لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

السيد ولدأباه. (2014). الدين والسياسة والأخلاق، مباحث فلسفية في السياقين الإسلامي والغربي. لبنان: جداول للنشر والترجمة والتوزيع.

جان توشار. (2010). تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار. دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر.

جان جاك روسو. (2011). في العقد الاجتماعي ومبادئ القانون السياسي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

جان جاك شوفالييه. (2006). تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى المدينة القومية. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

جون جاك روسو. (2012). العقد الاجتماعي. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

خديجة زتيلي. (2014). الفلسفة السياسية المعاصرة، قضايا وإشكاليات. الجزائر، لبنان: منشورات ضفاف، منشورات الاختلاف.

خميس بوعلي، و جيل دولوز. (2014). صورة الفيلسوف. الجزائر لبنان: منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف.

شانتال ميلون دلسول. (1999). الأفكار السياسية في القرن العشرين. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

عبد العزيز ركح. (2011). ما بعد الدولة -الأمة عند يورغن هابرماس-. الجزائر: منشورات الاختلاف.

عبد الغني عبد الله بيوني. (1984). النظم السياسية. لبنان: الدار الجامعية.

عبد الفتاح إمام إمام، و توماس هوبز. (1985). فيلسوف العقلانية. مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

علي عبود المحمداوي. (2012). الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات إلى السرديات الصغرى. الجزائر لبنان: ابن نديم للنشر والتوزيع، دار الرواد الثقافية.

علي عبود المحمداوي. (2015). الفلسفة السياسية كشف لما هو كائن وخوض فيما ينبغي للعيش معا. لبنان: دار الروافد الثقافية ناشرون.

محمد نور الدين أفاية. (2017). الوعي بالاعتراف. المغرب، لبنان: المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، مؤمنون بلا حدود للنشر والتزيع.

ميشال فوكو. (2003). يجب الدفاع عن المجتمع. لبنان: دار الطليعة.

نور الدين حروش. (2012). تاريخ الفكر السياسي. الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.

نور الدين علوش. (2013). المدرسة الألمانية النقدية، نماذج مختارة من الجيل الأول إلى الجيل الثالث. لبنان: دار الفكر العربي.

ويل كيميلشكا. (2010). مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة. تونس: المركز الوطني للترجمة.

Carre Malbeng Raymond .(1920) .Contribution a la théori générale de l'état .Paris: Sirey.

Arabic-Romanized references:

Abd al-'Aziz Rakha. (2011). Ma Ba'd al-Dawla al-Umma 'Inda Jurgen Habermas. al-Jaza'ir: Manshurat al-Ikhtilaf.

Abd al-Fattah Imam Imam, wa Thomas Hobbes. (1985). Filsuf al-'Aqlaniyya. Misr: Dar al-Thaqafa lil-Nashr wa al-Tawzi'.

Abd al-Ghani 'Abdallah Bayuni. (1984). al-Nuzum al-Siyasiyya. Lubnan: al-Dar al-Jami'iyya.

Ali 'Aboud al-Muhammadawi. (2012). al-Falsafa al-Siyasiyya al-Mu'asira min al-Shumuliyya ila al-Sardiyyat al-Sughra. al-Jaza'ir Lubnan: Ibn Nadim lil-Nashr wa al-Tawzi', Dar al-Ruwwad al-Thaqafiyya.

Ali 'Aboud al-Muhammadawi. (2015). al-Falsafa al-Siyasiyya Kashf Lima Huwa Ka'in wa Khawd Fima Yanbaghi lil-'Aish Ma'an. Lubnan: Dar al-Rawafid al-Thaqafiyya Nashirun.

al-Sayyid Husayn 'Adnan. (2002). Tatawwur al-Fikr al-Siyasi. Lubnan: Majd al-Mu'assasa al-Jami'iyya lil-Dirasat wa al-Nashr wa al-Tawzi'.

al-Sayyid Walad Abah. (2014). al-Din wa al-Siyasa wa al-Akhlaq, Mubahith Falsafiyya fi al-Siyaqayn al-Islami wa al-Gharbi. Lubnan: Jadawil lil-Nashr wa al-Tarjama wa al-Tawzi'.

Chantal Delsol. (1999). al-Afkar al-Siyasiyya fi al-Qarn al-'Ishrin. Lubnan: al-Mu'assasa al-Jami'iyya lil-Dirasat wa al-Nashr wa al-Tawzi'.

Jean Touchard. (2010). Tarikh al-Afkar al-Siyasiyya min 'Asr al-Nahda ila 'Asr al-Anwar. Dar al-Takwin lil-Ta'lif wa al-Tarjama wa al-Nashr.

Jean-Jacques Chevallier. (2006). Tarikh al-Fikr al-Siyasi min al-Madina al-Dawla ila al-Madina al-Qawmiyya. Lubnan: al-Mu'assasa al-Jami'iyya lil-Dirasat wa al-Nashr.

Jean-Jacques Rousseau. (2011). Fi al-'Aqd al-Ijtima'i wa Mabaadi' al-Qanun al-Siyasi. Lubnan: Markaz Dirasat al-Wihda al-'Arabiyya.

Jean-Jacques Rousseau. (2012). al-'Aqd al-Ijtima'i. Misr: Mu'assasat Hindawi lil-Ta'lim wa al-Thaqafa.

Khadija Ztaily. (2014). al-Falsafa al-Siyasiyya al-Mu'asira, Qadhaya wa Ishkaliyyat. al-Jaza'ir, Lubnan: Manshurat Dhafaf, Manshurat al-Ikhtilaf.

Khamis Bou'ali, wa Gilles Deleuze. (2014). Surat al-Faylasuf. al-Jaza'ir Lubnan: Manshurat al-Ikhtilaf, Manshurat Dhafaf.

Michel Foucault. (2003). Yajibu al-Difa' 'An al-Mujtama'. Lubnan: Dar al-Tali'a.

Muhammad Nur al-Din Afaya. (2017). al-Wa'i bil-I'tiraf. al-Maghrib, Lubnan: al-Markaz al-Thaqafi lil-Kitab lil-Nashr wa al-Tawzi', Mu'minun Bila Hudud lil-Nashr wa al-Tawzi'.

Nur al-Din 'Alloush. (2013). al-Madrasat al-Almaniyya al-Naqdiyya, Namadhij Mukhtara min al-Jil al-Awwal ila al-Jil al-Thalith. Lubnan: Dar al-Fikr al-'Arabi.

Nur al-Din Harrouche. (2012). Tarikh al-Fikr al-Siyasi. al-Jaza'ir: Sharikat Dar al-Umma lil-Tiba'a wa al-Nashr wa al-Tawzi'.

Will Kymlicka. (2010). Madkhal ila al-Falsafa al-Siyasiyya al-Mu'asira. Tunis: al-Markaz al-Watani lil-Tarjama.